مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

إشكالات التّحليل الإعرابيّ في موضوع الاستثناء

زكي عثمان عبد المطلّب عمر –أستاذ مشارك بكلّية الآداب، قسم اللغة العربيّة، جامعة النّيلين

المستخلص

هذه الدراسة تتناول بعضًا من الإشكالات الإعرابية في موضوع الاستثناء، وهدفها التعريف بالمسائل والمواطن في هذا الموضوع التي حدد لها الكثير من النّحاة أحكامًا وقواعد إعرابيّة تحليليّة لا تخلو من الإشكالات مثل: مصادمة المعاني في الجملة، أو التعارض مع أصول إعرابيّة، ونحويّة مقررة سلفًا، وبذلك يكون الغرض المباشر من الدّراسة إدخال التّيسير والإصلاح باب الاستثناء؛ فيعاد النّظر في الإعرابات التي بها إشكالات نحويّة أو دلالية. وقد انتهج البحث المنهج الوصفيّ، وجاء تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، وتفرّعت المباحث إلى مطالب، ثم توصل إلى عدد من النتائج من أهمها: أنّ إعراب "غير" و"سوى" مستثنى مخالف صراحة لحقيقة المعنى، وأنّ مشكلة إعراب البدليّة في أسلوب الاستثناء أنه خالف حقائق ثابتة في إعراب البدل حيث لا يبدّل المثبت من المنفي.

كلمات مفتاحيّة: نحاة – جملة– معنى–أداة.

Abstract

This study deals with some of the grammatical problems in the subject of exception, and its aim is to define the issues 0f this topic, for which many grammarians have defined analytical grammatical rules and rule that are not without problems, such as clashing meanings in the sentence, or conflicting with the origins and grammatical decisions. The direct presentation of the head is that Facilitation and reform enters the topic of exception; The review, which is not without grammatical and semantic problems, was relied on to three sections, and the investigations branched out into demands, then the results revealed a number of mothers with different problems, such as: the expression “other than” and “the only” except for the expression of the true oasis and since it contradicts the facts Decided in the allowance, where he does not cry Almthbt from exile.

Key words: grammarians - the sentence –meaning - the instrumen

المقدمة:

الاستثناء في عرف النّحاة هو: إخراج ما بعد "إلا" أو بما هو في معناها لما في قبلها في الحكم.(ابن الناظم، 1998م، 287) ويلاحظ أن هذ ا الباب من أكثر الأبواب النّحوية تعددًا في الأحكام واختلافًا فيها، واضطرابًا في التّحليل الإعرابيّ، وقد وقفت الدّراسة عند التحليلات الإعرابيّة التي وضعها النّحاة للمعربين وبها الإشكالات من جوانب مختلفة، وهذا ما تناولته الدراسة من خلالها مباحثها ومطالبها، ففي المبحث الأول عرضت الدراسة إشكالية التحليل الإعرابيّ في تحديد عامل نصب المستثنى، وإشكالية إعراب التبعيّة، وتناول المبحث الثاني إشكاليّة تحليل جملة الاستثناء المتمثل في تحديد محل هذه الجملة من الإعراب، وإشكالية التصنيف الإعرابي للأدوات المتأرجحة بين الحرفيّة والفعليّة، وتأويلها مع "ما" بالمصدر، وإشكالية القول

الإعرابي بوجود ضمير مستتر وجوبًا فاعلًا لأفعال الاستثناء التامة، واسمًا لأفعالها الناقصة، وتناول المبحث الأخير إشكاليّة إعراب "غير" و"سوى" في أسلوب الاستثناء مع تتبعه لدراسات المجمع القاهري لهذه الإشكاليّة وقراراته فيها.

أسئلة البحث

1-ما المسائل التي بها إشكالات إعرابيّة في موضوع الاستثناء؟

2-ما الجوانب التي تمثّل هذه الإشكالات الإعرابيّة؟

3-ما أثرها السالب في دارس النحو؟

4-ما هي محاولات القدماء والمحدثين في حلها؟

أهداف البحث:

1-إبراز المسائل التي بها إشكالات إعرابية في أسلوب الاستثناء.

2- عرض جوانب الإشكالات الإعرابية في تلك المسائل.

3-اختيار بعض آرا ء قدماء النحاة التي بها وجهة في حل تلك الإشكالات الإعرابيّة.

4-الوقوف على محاولات المحدثين – خاصة الدراسات المجمعيّة – في تيسيرهم في موضوع الاستثناء.

المبحث الأول- إشكالية التحليل الإعرابيّ في تحديد عامل نصب المستثنى ، وإشكالية إعراب التبعيّة.

المطلب الأول- إشكالّية تحديد عامل النصب في المستثنى: قرن النحاة بين الإعراب في أواخر الكلمات والعوامل، حيث جعلوا الإعراب من آثار العامل، وهذا ما يلحظ في تعريفهم للإعراب بأنه: " أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع." (ابن هشام، 1994 م، 54) وبما أنّ المستثنى ينصب مع الأداة "إلا" نصبًا واجبًا في الاستثناء التام، والكلام الموجَب، كقولنا: (حضر الرجال إلا محمدًا) و ينصب نصبًا جائزًا في الاستثناء التام، والكلام غير الموجَب، كقولنا: (ما حضر الرجا ل إلا محمدًا أو إلا محمدٌ) فقد شرع النّحاة في محاولة تحديد هذا العامل النّاصب. في الجملة في ضوء وجود مثل هذه الصور في الاستثناء:

الصورة الأولى : وجود فعل ، ولكنه لا يصلح أن يكون هو العامل، لأنّه قاصر، أو متعدٍّ أفرغ عمله في نصب المفعول.

الصورة الثانية: مجيء جملة المستثنى المنصوب خالية من الفعل، أو يقوم مقامه مثل: (القوم إخوانك إلا زيدًا)

الصورة الثالثة: أن يكون المستثنى المنصوب هو "غير" أو "سوى".

وإذا كان النّحاة يتفقون في غالبيتهم على فكرة العامل النحويّ وعلى تطبيقها في جلّ موضوعات النحو، فإنهم يختلفون أحيانًا في تحديد العامل، كاختلاف البصريين والكوفيين في تحديد عامل رافع المبتدأ، فالبصريون جعلوا العامل معنويًّا، والكوفيون جعل وا العامل هو خبر المبتدأ، وقد أخذ جمهور النّحاة بالرأي البصريّ. (السيوطي، د.ت، 1/ 94)

والأصل في العامل النّحوي أن يكون متقدّمًا على معموله سواء أكان فعلًا، أو اسمًا، أو حرفًا، ومع هذا الأصل لم تكن الحروف السابقة لبعض الأسماء المنصوبة هي العاملة باتفاق بين النّحاة في هذا النّصب، ومن أمثلة هذا الاختلاف اختلافهم في تحديد عامل المفعول معه، في مثل قولنا: (خرج الرّجل وطلوعَ الشّمس) فالكوفيون يرون أنّ العامل عامل معنويّ هو "الخلاف " والبصريون يرون أن العامل هو الفعل الذي قبله بواسطة الواو (ابن الأنباريّ،1998م، 1/228_ 230) وسبب هذا الخلاف أن الواو بطبيعتها لا تعمل النصب في الأسماء؛ لأنّها حرف غير مختصٍّ بالأسماء، والفعل السابق لها لازم فلا يستحق عمل النصب فيها.

وكما قادهم النصب لما بعد واو المعية إلى الخلاف في تحديد العامل فهذا ما حدث أيضًا في النصب بعد "إلا" الاستثنائية حيث اختلف البصريون والكوفيون في تحديد العامل إذ رأى بعض الكوفيين أن الناصب هو "إلا" وشاركهم في هذا الرأي بعض

البصريين، وذهبت مجموعة أخرى من الكوفيين إلى أن العامل هو "إلّا" مركبة من "إنّ" و "لا" ثم خففت "إن" وأدغمت في "لا". أما البصريون فيرون أنّ عامل النصب هو الفعل أو ما هو في معنى الفعل بتوسط "إلا".

وقد أخذ كل فريق يدلي بحججه فما اختاره ليكون هو العامل، فمن أدلة الكوفيين لزوم الفعل فلا يتعدّى الرفع إلى النصب، وعدم وجوده أحيانًا في جملة المستثنى المنصوب، و"إلا" تقوم الفعل "أستثني" فتصلح أن تكون العامل. ودليل البصريين على النصب بالفعل، أنّه – وإن كان قاصرًا– فقد قوي بتوسط "إلا" بينه وبين معموله. كما سعى البصريون لإبطال الحجج الكوفية وعلى الأخص اختيار الإعمال بـ"إلا" لأنّها في معنى "أستثني" لعدم استقامته مع بعض الجمل والأساليب، ولفساد فكرة إعمال معاني الحروف نفسها في رأي البصريين (المصدر نفسه، 1/ 243–246).

واستمرت مسـ ألة الخلاف متعاقبة بين النّحاة في هذا العامل، وأخذت مجموعة من النّحاة تميل إلى الاختيار الكوفّي فابن مالك يجعل النّاصب للمستثنى هو "إلا" نفسها، لا ما قبلها بواسطتها، ولا به مستقلًا، ولا بتخيل معنى" أستثني" مضمرًا، و لا بـ" إلّا" المركبة من " إنّ" المخففة و "لا" وقد دافع عن هذا الرأي فقال : إن دخول "إلا" على الفعل أحيانًا ليس مانعًا من اختصاصها بالاسم؛ لأنّ كل فعل دخلت عليه فهو مؤوّل باسم(ابن مالك،2001م، 2/ 194 وما بعدها) ويشارك ابن النّاظم والده في هذا الرأي بقوله: والناصب للمستثنى هو "إلا" لا ما قبلها بتعديتها، ولا به مستقلًا ... ويدل على هذا أنّ الناصب هو "إلا" أنها حرف مختص بالأسماء، غير منزّل منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل، فيجب في "إلا" أن تكون عاملة، ولم تعمل الجر في الأسماء وهو عمل الحرف المختص بها؛ لأنها لا تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وهذا شأن حروف الجر، وبهذا خالفت "إلا" هذه الحروف، ولهذا نصبت ولم تجر (ابن الناظم، 292،293).

وقد توسّعت خ لافات النحاة في هذا العامل، فقد جمع منها السيوطّي سبعة أقوال ثم عقّب عليها بقوله: بأنّه لم يرجّح قول منها(السيوطّي، 1/ 224) ووصلت عند بعضهم إلى ثمانية أقوال (الأزهري، د.ت،249/1) ويلاحظ أن الأقوال التي ذكرها النحاة في هذا ا لعامل تجعله عند بعضهم عاملًا لفظيًا ظاهرًا في الكلام وعند البعض الآخر عاملًا معنويًا، مثل قولهم بالعمل بالمخالفة ومثل قولهم بالنصب بتمام الكلام، ومثل قولهم بتقدير الفعل "أستثني" .

ويلاحظ كذلك فيما ذكروه أن بعضهم جعل العامل كلمة مفردة متمثلة في "إلا" أو في الفعل الذي قبلها، وبعضهم جعل العامل تركيبًا مكونًا من الفعل و "إلا" التي تمثل الواسطة أو "إنّ" المدغمة في "لا".

ومما سبق يتضح أن إشكالية التحليل النحوي ا لإعرابّي لناصب المستثنى تتمثل في الآتي:

1–كثرة خلافات النحاة فيه إلى حد لا نجده في بقية العوامل الأخرى، حيث توجد فيها خلافات، ولكنها ليست بكثرة خلافاتهم في عامل نصب المستثنى .

2–وجود منصوب على الاستثناء يخلو من عامل نصب وهذا مثاله نصب "غير" في قولنا:(قام الرجال غير زيد)

3–وجود مستثنى في تركيب يجوز أن ننصب فيه المستثنى أو نجعله تابعًا في إعرابه للمستثنى منه مثل قولنا:(ما حضر القوم إلا زيدًا أو إلا زيدٌ)

ومما سبق تتضح إشكالية تحديد العامل الناصب للمستثنى المنصوب بعد "إلا" حيث تعددت فيه آراء النحاة، وتبعثرت اجتهاداتهم في تحديده، ولم يصلوا فيه إلى رأي تلتف حوله مجموعة كبيرة من النحاة، فيصبح رأي الجمهور، ويأخذ به المعرب في تحليله النحوّي. إذن ليس أمام هذا المعرب إلا أن يشير في إعرابه إلى أن المستثنى بعد "إلا" منصوب على الاستثناء، ويتجاهل التطرق لعامل النصب، لوجود الخلاف في تحديده، ولعدم تأثير هذا التحديد في الضبط الإعرابي، أو في المعنى المقصود.

المطلب الثاني- إشكالّية إعراب التّبعّية للمستثنى:

يذكر النّحاة أنّ المستثنى في الاستثناء التّام المتصل، والكلام غير الموجب يجوز فيه النّصب على الاستثناء، أو الاتباع للمستثنى منه، كقولنا: (حضر القوم إلا زيدًا، أو إلا زيدٌ، والتقيتُ بالعائدين إلا أباك أو إلا أبيك) وقد استخدموا لفظ التبعية مع التوابع التي تشمل: النعت، التوكيد، العطف ، البدل. ولكن يفهم بداهة أن النعت والتوكيد مستبعدان في قصد التبعّية هنا، إذ لا تحمل جملة الاستثناء معنى وصفيا في علاقة ما بعد الأداة بما قبلها، كما أنّ وجود الفصل بين التابع والمتبوع بالأداة كاف لاستبعاد أن تكون التبعّية هنا نعتية، واستبعدت تبعية التوكيد المعنوي؛ لأنّها تعتمد على ألفاظ معّينة تحقّق هذا التوكيد، وتبقّت تبعية البدل، وتبعية العطف عند الكوفيين بـ"لا" العاطفة التي أدغمت في "إنّ"، ويشتهر بين النّحاة أن هذه التبعّية تبعّية بدل وهو الرأي الذي أخذ به البصريون، حيث ابتدره إمامهم سيبويه في قوله: إذا قلت " ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا جعلت المستثنى بدلًا من الأول، فكأنّك قلتَ: ما مررت إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيدًا، كما أنّك إذا قلتَ مررتَ برجلٍ زيدٍ، فكأنّك قلتَ: مررت بزيدٍ. فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلًا من الذي قبله؛ لأنّك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول" (سيبويه، د. ت، 2/ 311)

ويأخذ المعربون بهذا الرأي في بعض النصوص التي لم يأت فيها نصب للمستثنى مثل قوله تعالى: ﴿ ... مَافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ... ﴾ (النساء: 66) فـ (قليل) عندهم بدل من واو الجماعة، وورود النصوص بنصب المستثنى في مثل الجمل دليل على أن المستثنى يجوز أن يعامل إعرابيًا بالوجهين: التبعية للمستثنى منه، أو النصب على الاستثناء، فمن أمثلة السماع بالنصب قوله تعالى: ﴿ ... وَلَا يَلْتَفِتْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ...﴾ (هود: 81) وبعضهم قرأها بالرفع على التبعّية البدلّية (النّحاس، 2011م، 427)

والمعلوم بين النّحاة في تحليلهم لجملة البدل أنّه على نّية تكرار العامل، حيث يتسلط عامل المبدل منه معنويًا على البدل، والمعلوم بينهم كذلك أن البدل في علاقته مع المبدل منه ثلاثة أنواع: اشتمال، و كل من كل، وبعض من كل. ولأنّ المستثنى يكون عادة جزءًا من المستثنى منه، جعل النّحاة البدل بدل بعض من بعض، ومن ثّم لم تبرز إشكالّية نحويّة في اختيار الإعراب بالبدلّية وفق هذين الجانبين.

ولكنّ الإشكالية الإعرابية باختيار تبعية البدل التي ظهرت في اختلاف جملة البدل في تركيب الاستثناء عن جملة البدل المألوفة، حيث يبدل في العادة مثبت من مثبت، كقولنا: (جاء الرجلُ زيدٌ) كما يبدل منفي من منفي فنقول: (ما جاء الرجلُ زيدٌ) أما هذه المخالفة بإبدال المثبت من المنفي- كما في جملة الاستثناء- فهو ما لا تألفه جملة البدل. كما ظهر جانب آخر في إشكالية اختيار الإعراب بالبدلية حيث لا يحتوي البدل على ضمير يرجع للمبدل منه (المستثنى) وهذا بخلاف طبيعة بدل البعض من الكل الذي يشتمل على هذا الضمير. وهذه الإشكالية هي التي جعلت الكوفيين لا يختارون تبعية البدل، حيث يجعلونها تبعية عطف، تكون فيها "إلا" حرف عطف مماثلة من حروف العطف: (لا، بل، لكن) التي تحدث فيها تبعية: إثبات على نفي أو العكس، فهنا تجوز التبعية المتخالفة.

وقد تأمل نحوي -يدعى ابن الضائع- البدلية في أسلوب الاستثناء، فتفرّد برأي قال فيه: لو قيل أن البدل في الاستثناء قسم لوحده، يلي من تلك الأقسام التي حددت في باب البدل، لكان هذا القول وجهًا من الحق، وحقيقة البدل هنا أنه يقع مع الأول، ويبدل مكانه (السيوطي، 1/ 224)

ويصاحب الجواز بإعراب البدلية إشكالّية أخرى حيث إن النّحاة لم يجعلوا جواز النصب على الاستثناء والبدلية أمرين جائزين بالتساوي في الاستعمال، والتحليل الإعرابي. ولكنهم جعلوا التبعية هي الأرجح والرأي المنتخب، عندما تكون جملة الاستثناء المتصل التام جملة منفية، كما سبق التمثيل لها. ويعلل ابن مالك لهذا التفضيل للتبعية على النصب على الاستثناء، فيقول: " وإنما رجح الإتباع في غير الإيجاب على النصب؛ لأنّ معناه ومعنى النصب واحد، وفي الإتباع تشاكل اللفظين" (

ابن مالك ،2/ 204) ويستنبط من هذا القول أن جملة الاستثناء المنصوب في حالة عدم الإيجاب، والجملة التي جاء فيها المستثنى تابعًا للمستثنى منه جملتا ن يحملان معنى واحدًا، والتفضيل في التحليل الإعرابي بسبب لفظّي وصوتي.

ويعقّب عباس حسن على مسألة التفضيل والترجيح للبدلية على النصب، فيقول متحفظًا عليها: الاستثناء في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران: النصب، والإبدال، ولا أهمية لكثرة أحد الأمرين على الآ خر كثرة نسبّية، حيث إنّ القلة في الأخر ليست ذاتية (حسن ، د.ت، 2/ هامش 301)

وهذ ا التصور في التحليل النحوي الإعرابّي عند جمهور الأقدمين ليس هو المعهود، إذ المعهود أن يكون جواز اختلاف الحركات الإعرابية في أواخر كلمة محددة في الجملة سببه اختلاف قصد المعاني، أو اختلاف تصنيف العوامل.

كما صاحَبَ الإعراب بالبدلية في أسلوب الاستثناء إشكالية أخرى حيث قام النّحاة بتفريع، وصَفَه عباس حسن (بالتفريع المرهق) حين وقفوا عند بعض الجمل وقالوا: إن البدلية فيها لا تنفع أن تكون بدلية لفظّية في الحركة الإعرابّية، بل لابد أن تكون بدلّية على المحل أو الموضع، ومن نماذج هذه الجمل، جملة: (ما جاء من أحدٍ إلا محمد) فـ (محمد) إذ اختير لها في التحليل النحويّ أن تكون بدلًا فالمبدل منه (أحد) لفظه مجرور، ومحله الرفع؛ لأنه فاعل مجرور لفظًا مرفوع محلًا، وقد ألزم النحاة أن تكون التبعية للمحل في مثل هذه الجملة وفقًا لتطبيق مفهومهم الذي يرى أنّ البدل على نية تكرار العامل، وتكرار العامل اللفظي حرف الجر الزائد "من" يعني دخوله على "محمد" المعرفة، وهو كذلك كلمة مثبتة لأنّ "إلا" حولته من دائرة النفي الموجود في الجملة إلى دائرة الإثبات، ومن شروط "من" الزائدة أنها تدخل على النكرة المنفية؛ ونظرًا لهذا الشرط رأى النحاة أن البدلية على اللفظ تجعل هذه الأداة جارّةً للمعرفة المثبتة، وهذا مخالف لشرطها، وعليه لابد أن يقال عند التبعية بالإبدال: (ما جاء من أحدٍ إلا محمدٌ) اتباعًا للموضع حيث لا يصح اتباع اللفظ.

و نموذج آخر لا تباع البدل للموضع جملة (لا أحَدَ فيها إلا محمدٌ) حيث لابد أن نجعل عند اختيار البدلية لـ" محمد" أن يكون مرفوعًا، ولا يصح أن نجعل ه منصوبًا اتباعًا للفظ المبدل منه "أحد" الواقع اسمًا لـ "لا" النافية للجنس، فإن جعلناه تابعًا للفظ نكون قد وقعنا في المحظور بأن جعلنا المعرفة " محمد" في النية والقصد اسمًا لـ "لا" النافية، وهذا لا يجوز فاسمها لابد أن يكون نكرة. وقد كانت التبعية في هذا الموضع بالرفع؛ لأنّ المبدل منه اسم "لا" وأصله أن يكون مبتدأ.

ولتوضيح هذه المسألة يعقد سيبويه بابًا يسميه: " هذا باب ما حُمِل على موضع العامل في الاسم والاسم" (سيبويه، 2/ 315) ويدعو محمد محيي الدين إلى الالتزام بهذه الفكرة الراسخة عند النحاة القدماء فيقول مشيرًا إلى الجمل السابقة وما ينحو نحوها: " فإذا رأيت شيئًا من ذلك، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام، بل تدبر الأمر، وانظر في المبدل منه، ثم انظر في البدل: هل يجوز لك أن تضعه موضع المبدل منه، فإن أّداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه فلا تتردد في أن تبدل على اللفظ، وإن أّداك النظر إلى أّنه لا يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه فلا تتردد في أن تبدل على اللفظ" (محيي الدين،2/ 214)

ويرفض عباس حسن هذه الفكرة، منتقدًا مسلك النّحاة في قولهم في مثل تلك الجمل بتعذر البدلّية على المحلّ واعتمد في رأيه على حجتين:

إحداهما– أن النحاة لم يذكروا أّنهم استنبطوا هذا الحكم من كلام العرب" أجاء خالّيا من إتباع المستثنى للفظ المستثنى منه أم لم يجئ؟ وفي الحالتين لا يقوم دليل على المنع؛ لأنّ عدم المجيء ليس معناه التحريم، فالحكم السلبي لا يكفي في انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف في نظرائه التي يتبع فيها البدل حركة المبدل منه اللفظية، كما أن المجيء قاطع في الصحة"

الحجة الأخرى– كان على النحاة أن يتجّنبوا هذا التكلف في تحليلهم وحكمهم بتطبيقهم لقاعدتهم التي تنص على أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (حسن ،2/ 311)

ويلاحظ أن هذه القاعدة النحوية التي أشار إليها قد بحثت فيما بعد في دراسات المجمع القاهري وأصدر فيها قرارًا عنوانه " قاعدة قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل" وجاء في نص القرار أن هذه القاعدة التي أخذ بها جمهرة النّحاة، تجيز جملة من الأساليب التي تُخلِّص النحوَ من كثير مما شابه من تعقيد، ومنها أسلوب جملة البدل الذي جاء فيه نص القرار: " صرف النظر عما اشترطه النحاة من ضرورة إحلال البدل محل المبدل تطبيقًا لهذا القاعدة.." (عمر، 2003م، 541/4)

المبحث الثاني: إشكاليّة التحليل الإعرابي لجملة الاستثناء:

المطلب الأول –الإشكالية الإعرابية في تصنيف بعض أدوات الاستثناء، وفي تأويل المصدر فيها:

أولا– إشكالية التصنيف في التحليل الإعرابيّ لبعض أدوات الاستثناء:

من الأسس المتينة التي وضعها النّحاة في علم النّحو التّقسيم الثلاثيّ للكلمة : اسم و فعل وحرف. وقد حرص النّحاة على أن تدخل أي كلمة في اللغة في قسم محدد من هذه الأقسام الثلاث، من خلال أحد المعيارين: انطباق التعريف عليه، أو بقبوله علامة من علاماته، وعليه وقف النّحاة عند بعض الكلمات ذات الطبيعة الخاصة، مثل "نعم" و"بئس" حيث لا تتضح فيهما زمنيّة الأفعال، ولا تتصرفا كتصرفها إذ لا يأتي منهما المضارع، والأمر، فابتعدتا بهذا عن قسم الأفعال، ومما عزز ابتعادهما عن الفعليّة استخدامهما على نمط الأسماء، إذ وردتا في كلام العرب مدخولًا عليهما حرف الجر، كقول أحدهم: " والله ما هي بنعم الولد" وقول آخر: " نعم السير على بئس البعير" (ابن هشام،1997م، 24) وقد صنفها جمهور النّحاة بأنّهما من الأفعال بعد الاحتكام لقبولها علامات الفعل، وهذا ما صنعوه أيضًا مع "ليس" و"عسى" وفعل التعجب، ومن هذا يفهم حرص النّحاة على تحديد الكلمة ضمن قسم معين، وعدم تركها في التصنيف متأرجحة بين أكثر من قسم. وبهذا الحسم الذي أخذ به جمهور النّحاة أصبح التعامل مع مثل هذه الكلمات واضحًا للمعرب.

بيد أنّ هذا الأمر لم يتحقق لهم مع ثلاث من أدوات الاستثناء هي (خلا، عدا، حاشا) فقد صنفوها متأرجحة بين كونها أفعالًا ماضية تنصب المستثنى بعدها، أو حروف جر تجره، وتتعين فيها الفعلية في حالة سبقها بـ "ما" المصدريّة. فيقال مثلًا: (عاد المسافرون عدا بَكْرًا أو عدا بَكْرٍ أو ماعدا بَكْرًا)

وقبل أن تظهر المشكلة في التحليل الإعرابيّ لهذه الأدوات، وجدت من قبل في تقعيدها، فهذه الأخوات مختلف في عملها في الاسم الواقع بعدها، إذ يرى بعض النّحاة وفي مقدمتهم سيبويه أن "حاشا" لا تكون إلا حرف جر(سيبويه، 2/ 349) وبهذا لا يصح عنده أن تنصب ما بعدها، ويأتي جمع من النحاة مثل الأخفش، والجرمي، والمازني، وغيرهم كابن مالك فيجيزون النصب بها، فنقول (قام القوم حاشا زيدٍ أو حاشا زيدًا) ومن النصوص التي يستدلون بها قول الشاعر الفرزدق(ولم أجده في ديوانه،: 1987م)

حَاشَا قُرَيْشًا، فَإِنّ اللهَ فَضَّلَهُم عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ والدِّينِ

و الشاهد النحوي في نصب "حاشا" لما بعدها، ممن استشهدوا بهذا البيت السيوطي (1/ 232)

ومع إجازتهم النصب بـ "حاشا" فقد منعوا أن تسبقها "ما"، وسجّل هذا ابن مالك في شطر بيته الذي قال فيه:

وَكـ "خَلاَ" و "حَاشَا" وَلاَ تَصْحَبُ مَا .....

وعلّق ابن عقيل على هذا الحكم فقال: "ولا تصحب ما "معناه: أن "حاشا" مثل "خلا" في أنها تنصب ما بعدها أو تجرّه، ولكن لا تتقدّم عليها "ما" كما تتقدّم على "خلا" فلا تقول: (قام القوم ما حاشا زيدًا) وهذا الذي ذكره هو الكثير" (ابن عقيل، 239/2) ويبدو أنه متأثر في هذا المنع –كغيره من النحاة– برأي سيبويه الذي قال:" ألا ترى أنك لو قلت:(لو أتوني ما حاشا زيدًا) لم يكن كلامًا" (سيبويه، 2/ 350)

ويجد النحاة في كلام العرب دخول " ما" على " حاشا" كقوله ولم ينسب في " الخزانة" لشاعر(البغدادي: د. ت، 3/ 387)

رأيتُ النّاسَ ما حَاشَا قُرَيْشًا فإنّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم فَعَالَا

وقد وصف النّحاة القدماء دخول "ما" على " حاشا" بأنه قليل، ومثّل لهذا عباس حسن بجملة (أشاهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقية) ثم عقّب قائلًا: "غير أنّ تقدم "ما" المصدريّة على "حاشا" قليل حتّى قيل إنّه ممنوع، ويحسُن الأخذ بهذا الرأي" (حسن، 3/ 329).

وقد بحثت مسألة نصب المستثنى بـ " حاشا" في المجمع القاهري وقدّم فيها عضو المجمع عبد الرحمن السيد دراسة بعنوان " تعامل (حاشا) في الاستثناء معاملة (عدا) و(خلا)" انتهت إلى نتيجة أخذ بها المجمع القاهري في قراره الذي نصه: " "حاشا" تعامل في الاستثناء معاملة "خلا" و"عدا" فتكون حرفًا يجر ما بعده، وفعلًا ينصبه، وقد تدخل عليها "ما" المصدريّة فلا يكون ما بعدها إلا منصوبًا" (عمر 4/ 824، 829-832)

ومن إشكالات التحليل الإعرابي لهذه الأدوات الثلاث أنه يعتمد على العلامة الإعرابية في حالة تأرجحها في كونها أفعالًا ناصبة، أو حروف جر، حيث يظهر النصب بوجود علامته والجر بعلامته، بيد أن بعض الأسماء تكون فيها علامة النصب والجر علامة مشتركة، و يتحقق هذا في المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤّنث السالم، كقولنا: (نام المتعبون عدا اثنين) و(عادت أسرتنا من المطار خلا المسافرين) و(تهتمُّ الأمهاتُ بالتربية حاشا الجاهلاتِ) وكذلك لن توجد تفريق بين النصب والجر، في حالة الإعراب التقديري، والمحلي كقولنا: (دخل التلاميذ عدا مصطفى) وكقولنا:(استوعب الطالب موضوعات النحو عدا التي لم يدرسها) ففي هذه المواضع لا يوجد ما يوضّح جر ما بعد هذه الأدوات من نصبه، ولا تحديد لما له الأفضلية، فلا يستطيع المعرب إذن أن يحدد أهي أفعال أم حروف جر.

وعندما قال النحاة عن هذه الأدوات: إنّها إذا جرت ما بعدها فهي في عداد حروف الجر، فإنهم لم يضعوا معلومة حاسمة للمعرب توضّح هل هي حروف جر أصلية فيكون لها متعلّق، أم حروف جر شبيهة بالزائدة، فلا يكون لها متعلّق، إذ إنّها لم توصل معنى الأفعال إلى الأسماء، كما تفعل حروف الجر الأصلّية، بل سلبت معناها عنها. ويستنبط من هذا أنّها تفتقر إلى سمة أساسية من سمات حروف الأصلية، كما تفتقر أيضًا إلى ما يدخلها في حروف الجر الشبيهة بالزائدة في كونها متعلقة ما قبلها.

ومما سبق تتضح إشكالية عد تلك الأدوات أفعالًا وعدّها حروف جر في الإعراب. وقد درس المجمع القاهريّ جانبًا من هذه الإشكالّية وهو بصدد تقديم قرارات تشمل مقترحات في تيسير النحو للناشئة خاصة. ومن الأسس التي أقرها ألا تعرب الكلمة عند الناشئة مادام إعرابها لا يفيد شيئًا في صحة نطقها، وعليه كان القرار بأن يقول المعرب من الناشئة: إنّها أدوات استثناء، مثل :"إلا" (عبد الباقي، وحجازي، 1983م 3/ 268) وقد أيّد شوقي ضيف هذا القرار، معترضًا على إعراب النّحاة القدماء بما فيه من تعقيد على أفهام الناشئة خاصة، كما أن النحاة اضطربوا في إعرابها حيث جعلوها للاستثناء ولكنهم أعربوها إعرابًا يخرجها منه(عبد الباقي وحجازي، 3/ 271) ورأى المجمع ألا يكتفي في قراره السابق بتيسير إعراب تلك الأدوات بل في إعراب المنصوب الذي بعدها حيث نص في قراره السابق على أن يعرب المنصوب الذي بعدها مستثنى وليس مفعولًا به.

ثانيًا- إشكالية تأويل المصدر من "ما" وهذه الكلمات في التحليل الإعرابي:

عندما تسبق تلك الأد وات بـ "ما" المصدريّة، فإنّ النّحاة يلزمون أنّ تتعين فيها الفعلّية، حيث لا تدخل "ما" المصدرية إلا على الأفعال، ومع ذلك تواجه المعرب إشكالية الإجابة عن السؤال الذي طرحه النّحاة أمثال ابن الناظم الذي قال: في مثل قولنا (قاموا ما عدا زيدًا) " إذا كانت "ما" مصدريّة فهي، وما عملت فيه في تأويل المصدر، فما موضعه من الإعراب؟"

ويجيب عن سؤاله بنفسه فيقول :" قلتُ: نصب إمّا على الحال، على معنى قاموا مجاوزين غير زيد منهم، وإمّا على الظرفّية على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، على معنى: قاموا مدة مجاوزتهم زيدًا" (ابن الناظم، 308)

وتظهر في هذه الإجابة الإشكالية الإعرابّية حين تجعل المصدر المؤّول حالًا، فالأمر هنا مشكل- كما قال السيرافي من قبل- لأن النحاة صرحوا في غير هذا الموضع أنّ المصدر المؤّول لا يقع حالًا كما يقع المصدر الصريح (الصّبان، 1997م،2/

343) كما تظهر إشكالية أخرى بترديد المعرب لكلمة (مجاوز) في تأويله للمصدر، وهي ليست مصدرًا لأي فعل من تلك الأفعال، وليست كلمة قريبة في لفظها من مادة الفعل المذكور، والسبب في إتيان النّحاة بها أنهم عندما جعلوا "ما" مصدرية، فهذا يعني أن "ما" مع الفعل الذي بعدها في تأويل مصدر، ولابد لهم من تحديد الموقع الإعرابيّ لهذا المصدر، ومن سبك الحرف المصدري وصلته لاستنباط المصدر الصريح للفعل بعد التأويل، ولكنهم لم يجدوا مصدرًا لهذه الأفعال؛ إذ إنّها أفعال جامدة ليس لهمصدر، وهكذا ولّد التأويل هنا جملة متكلّفة ومصطنعة صنعة نحوية بحتة، تبدو ضعيفة في تركيبها، ولا ترقى في مستواها إلى جملة الاستثناء الأصلية.

وتردد النّحاة في عد "ما" هذه مصدريّة، أم مصدريّة ظرفيّة–كما ظهر في إجابة ابن الناظم السابقة– يعد إشكالية أخرى تواجه المعرب، ولعلّ سببها أن دخول "ما" على هذه الأفعال يعد مخالفًا للأصل إذ إن "ما" المصدريّة لا تدخل على الفعل الجامد.

المطلب الثاني – الإشكالية الإعرابية في تحديد محل جملة الاستثناء، وفي إعراب مرفوعها و منصوبها:

أولا– إشكالية تحديد المحل الإعرابي لجملة الاستثناء:

يأتي تركيب الاستثناء على صورتين: صورة تكون فيها أداة الاستثناء حرفية وفي مقدمتها "إلا" و"خلا" و"عدا" و"حاشا" إذ جرت ما بعدها، أو أداة اسمية، وتكون "غير" و" سوى" وهذه الأدوات الحرفيّة والاسميّة لا تُشكّل مع ما بعدها جملة، وبالتالي لا يكون في التركيب إلا جملة واحدة يدخل ضمنها تركيب الاستثناء. والصورة الثانية إذا كانت أداة الاستثناء أداة فعليّة، وهذا يشمل "ليس" و" لا يكون" و" يشمل "عدا" و"خلا" و"حاشا" إذا نصبت المستثنى، وهنا يُشكّل تركيب الاستثناء جملة اسميّة مع "ليس" و" لا يكون" و جملة فعليّة مع بقية الأدوات، فيصبح في الكلام جملتان: الجملة الأساس، وجملة الاستثناء التي تركبت معها. وكان لابد للنحاة من البحث عن المحل الإعرابي لجملة الاستثناء الاسمية ، مثل: (أحترم التجار ليس المخادعين) وجملة الاستثناء الفعلية مثل: (انصرف الضيوف عدا أخاك) واتجه جمهور النحاة إلى القول بأن جملة الاستثناء في محل نصب على الحالّية، ولكن يجابه هذا الحكم الإعرابي ثلاثة اعتراضات:

الأول– لا يوجد في هذه الجملة رابط ، وشرط جملة الحال أن تحتوي على رابط.

الثاني– يمكن أن يكون المستثنى منه نكرة، كقولنا: (قام رجال ليس زيدٌ فيهم) ولا يكون صاحب جملة الحال نكرة إلا بمسوغات.

الثالث– شرط الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ إذا وقعت حالًا أن تصدر بـ" قد" وهذا لا يتحقق مع الفعل "ليس".

ولم يجد النحاة مفرًا من أن يسلموا أنّ هذه الاعتراضات واردة على جملة الاستثناء، ومن ثم لم يجدوا مفرًا من القول :" إن هذه الجملة بخصوصها مستثناة من الأحكام" (محيي الدين، 250/2)

ثانيًا– إشكالية إعراب مرفوع جملة الاستثناء الضمير المستتر:

يلجأ النّحاة إلى ا لتحليل الإعرابيّ بالكلمة المستترة مع نوعين من الوظائف الإعرابيّة، إحداهما: الفاعل ونائبه، والأخرى: اسم "كان" وأخواتها. والكلمة المستترة في التحليل الإعرابيّ تكون عادة ضمير رفع منفصل، تقديره أحد هذه الضمائر : "هو" "هي" "أنا" "نحن" "أنتَ" وقد يحلُّ الاسم الظّاهر محلّ بعض هذه الضّمائر فيكون استتارها جائزًا، وبعضها لا يمكن أن يحلّ محلها الاسم الظاهر فيكون استتارها واجبًا، وهي الحالة التي أشار إليها ابن مالك في قوله:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كـ "افْهَمْ أَوافِقْ نَغتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ"

وفي حالتي الاستتار الجائز أو الواجب لا يبدو أمر التّقدير للضّمير المستتر غامضًا في التّحليل الإعرابيّ، فعندما نقول – مثلًا– (إنّ هذا الإمام جذبُ الناسَ بحديثه ، وكان صادقًا فيما يقول) فعندما نقّر في التحليل الإعرابيّ في هذه الجملة فاعل (جذب) واسم (كان) بأنّه ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) فالتقدير يفهم بوضوح لأنّ مرجع الضمير معروف؛ لذِكْره من قبل

في الجملة، وعندما نقول – مثلًا–(أسمعُ النصيحةَ وأشكرُ قائلَها) ففي التحليل الإعرابيّ يقدّر الضمير المستتر وجوبًا (أنا) فاعلًا للفعلين (أسمع) و(أشكر) وهذا التقدير واضح ومفهوم؛ لأنّ صاحب الضمير حاضر، فهو المتكلّم.

بيد أنّ النّحاة استخدموا تقدير الضمير المستتر(هو) في جملة الاستثناء في التحليل الإعرابيّ، بما يجعله أمرًا غامضًا؛ وذلك لعدم وضوح مرجعيته حيث قدّروا اسم "ليس" و" يكون" ضميرًا مستترًا استتارًا واجبًا، في مثل قولنا: (انصرف المدعون ليس زيدًا) و (شارك الناس في العمل لا يكون العاطلين) فاسم الناسخ عند النّحاة هنا مستتر وجوبًا، ولكنه لا يقدّر بضمير يعود على شيء محدد مذكور قبله كما هو معتاد، بل يقدّر بتخيل معنى : أنّه عائد على البعض المفهوم من الكل السّابق، وكأنه قيل : انصرف المدعون ليس بعضُهم زيدًا، وشارك الناسُ في العمل لا يكون بعضهم العاطلين. (ابن هشام، 1994، 340).

ونجد أيضًا استخدام مهم لهذا التقدير للضمير المستتر بالعبارة الغامضة لفاعل الفعلين "خلا" و"عدا" فعندما نقول: (رجع القوم عدا زيدًا) فالتحليل الإعرابيّ المشهور عند بعض البصريين والكوفيين يجعل الفاعل ضميرًا مستترًا وجوبًا وهو يعود على البعض المفهوم من الكلام ، فالتقدير في الجملة السابقة: رجع القوم عدا هو، أي: بعضهم زيدًا، والكوفيون يرون أنّ الضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا رجوعهم زيدًا، وقد يكون هذا الغموض في تصور العائد وفهم دلالته هو الذي جعل بعض النحاة كأبي حيان يرى أن مثل هذين الفعلين لا فاعل لهما ((السيوطي،233/1) .

ومن هنا تبدو إشكاليّة التحليل الإعرابي في جملة الاستثناء بتقدير الضمير المستتر في جانبين:

جانب غموض مرجعية ضمير الغائب باعتمادها على التأويل للمعنى، وجانب إلزامية ووجوب استتار هذا الضمير، مع أنه ضمير غائب تقديره "هو" وهذا الضمير يصنّف عند النّحاة عادة في إعرابهم بأنه ضمير مستتر جوازًا. وقد نتجت هذه الإشكالية من تمسك النحاة بفعلية "عدا" و"خلا" إذا نصبتا ما بعدهما، والفعل لابد له من فاعل، ومن تمسكهم بفعلية "ليس" و"لا يكون" في أسلوب الاستثناء. حيث تعاملوا معهما إعرابيًا بوضعهما الأول بجعلهما فعلين ناسخين لهما اسم يلزم وجوده في الجملة، لأنه عمدة.

وقد يكون حل الإشكاليّة الإعرابيّة بتقدير الضمير المستتر بهذا الشكل المعقّد للمعرب، باللجوء لأحد الخياريين، الخيار الأول: أن يتعامل المعرب مع هذه الكلمات التي نصبت ما بعدها في أسلوب الاستثناء بخروجها عن أصلها الفعلي وتحولها إلى أدوات استثناء، فلا يبحث لها عن فاعل، أو عن اسم، الخيار الثاني للمعرب أن يتعامل معها على أنها أفعال فعلها أو اسمها محذوف وجوبًا لعدم احتياج المعنى إليه. والحذف هنا للاسم والفاعل يعد حكمًا استثنائيًا، والكثير من أحكام النحو لم تخل من الاستثناءات.

ثالثًا– إشكالية إعراب الاسم المنصوب في جملة الاستثناء:

لا تنحصر المشكلة الإعرابية في موضع جملة الاستثناء، وفي إعراب مرفوعها الضمير المستتر، حيث تظهر هذه المشكلة أيضًا في إعراب المنصوب بعد أداة الاستثناء الفعلية، إذ يحدد التّحليل النّحويّ موقع المستثنى مع كل الأدوات بأنه يقع تاليًا لها. ولكنه لا يعده مستثنى بالمصطلح الإعرابيّ إلا مع الأداة "إلا" ففي قولنا: (قرأت كتب الفقه إلا كتابين) فـ(كتابين) تعرب مستثنى لانطباق أهم شرطين من شروط المستثنى أحدهما: أنه الكلمة المخرجة من الحكم السابق، والشرط الآخر هو حكم النصب.

ومع انطباق هذين الشرطين على المستثنى بـ"خلا" و"عدا" و"حاشا" في حالة اعتبارها أفعالًا، فإنّ المستثنى المنصوب بعدها لا يسمى في المصطلح مستثنى، حيث يعرب مفعولًا به، وتمكن الإشكالية في هذا الإعراب في عدم انسجامه مع المعنى، فجعل المستثنى مفعولًا به يعني الانصراف عن معنى المستثنى، فالمفعول به في دلالته الإعرابيّة هو ما وقع عليه فعل الفاعل، والمستثنى في دلالته الإعرابيّة هو المخرج عن الحكم السابق بأحد أدوات الاستثناء، وإعراب المستثنى مفعولًا به يحيط به

الغموض من جانب آخر، هو عدم وضوح المفعولية مع هذه الأفعال فعندما نقول: (رجع المسافرون عدا أباك) فإعراب "أباك" مفعول به إعراب غامض، حيث لا تتضح الفعلّية في " عدا" ويغمض أمر فاعلها ، ويصبح أكثر غموضًا اعتبار منصوبها مفعولًا؛ وذلك لعدم وضوح تعديتها للمفعول، وتفسير النحاة لهذه التعدية يزيد هذا الغموض عندما يشرحون ذلك بقولهم : " التعدية في "عدا" تفهم بالنظر إليها قبل الاستثناء فقد كانت فعلًا متعديًا، أما " خلا" فهي في أصلها فعل لازم، و عند الاستثناء ضُمنت معنى الفعل "جاوز" فصارت متعدية(محيي الدين، 2/ 253)

وكان الأحرى بالتحليل النّحويّ– فيما أرى– أن يعرب هذا المنصوب بعد "عدا" وأختيها مستثنى، وهذا ما يجعل النظرة النحوّية نظرة متكاملة حيث فحصت هذه الكلمات ووجدت أنها في مثل هذه الأساليب تقوم "إلا" فتجعل الأسلوب أسلوب استثناء، وهذا ما أخذ به المجمع القاهري حيث اعتبر في قراره مع هذه الأدوات أنّ المنصوب بعدها يعرب مستثنى . (عبد الباقي، وحجازي، 268/3)

وظهرت الإشكالية الإعرابية للمنصوب في جملة الاستثناء التي فعلاها "ليس" و" لا يكون" فالمستثنى المنصوب بعدهما، لا يعرب مستثنى بل خبرًا لهما، حيث يكمن غموض هذا الإعراب في جعل المستثنى خبرًا، فبهذا الإعراب ينصرف المعنى عن وجهته، ومن جوانب الغموض في هذا الإعراب عدم اتضاح اسمية جملة "ليس" و" لا يكون "في هذين الاستعمالين كما رأينا، وهو بخلاف ما هو معروف من أنّ النواسخ مثل "كان" وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية فتجعل المبتدأ اسمها والخبر خبرًا لها.

المبحث الثالث: إشكالية إعراب "غير" و"سوى" في أسلوب الاستثناء، ونظر مجمع اللغة العربية القاهري في الإشكالية:

المطلب الأول: إشكالية إعراب "غير" و"سوى" في أسلوب الاستثناء:

"غير" و"سوى" هما الأداتان الاسميتان اللتان يمكن أن تقوما مقام أداة الاستثناء "إلا" كقولنا: كقولنا: (جاء المسافرون غيرَ رجلين) أو(سوى رجلين) فالأسلوب أسلوب استثناء؛ إذ المعنى هنا (إلا رجلين) والحكم الإعرابي للمستثنى الواقع بعد أداة الاستثناء حكم قاطع إذ يكون مضافًا إليه ؛ لأن هذين اللفظين يلازمان الإضافة، ومن ثم استحق ما بعدهما أن يكون مجرورًا بهذه الإضافة، والمستثنى بعد هذا الجر، لا يعرب مستثنى في تحليلات المعرب.

وبما أن "غير" و"سوى" اسمان فلابد أن يكون لهما محل إعرابي حتى وإن أشعرا بمعنى الاستثناء، فمن قواعد النحاة أن جميع الأسماء لها محل من الإعراب، ومالت مجموعة كبيرة من النحاة إلى القول بأنّ " غير" تعامل معاملة المستثنى بـ "إلا" في الحكم الإعرابي، وفي هذا يقول ابن جني: وأما "غير" فإعرابها في نفسها إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" وما بعدها مجرور بإضافتها إليه تقول: (قام القوم غيرَ زيد) كما تقول: (إلا زيدًا) و(ما قام أحد غيرُ زيد) كما تقول: (إلا زيدًا) (الأصفهاني، 1990 م،479) وقد أشار ابن مالك إلى هذا الحكم في قوله:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ "غَيْرٍ" مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ "إِلاَّ " نُسِبَا

وأوضح تساؤل يـ طرح في ذهن المعرب كيف تكون "غير" أداة استثناء، ولا يعّبر عنها في التحليل الإعرابّي بأنها أداة استثناء بل يذكر المعرب في حالة النصب أنها مستثنى منصوبة على الاستثناء، والمستثنى في حقيقة الأمر هو المجرور الذي بعدها، ويجيب بعض الـ نحاة عن هذا التساؤل بقولهم: وإنما نصبت على الاستثناء مع أنّ المستثنى هو الاسم الواقع بعدها؛ لأنه لما كان مشغولًا بالجر لكونه مضافًا إليه جُعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لـ "غير" (الصبان، 2/ 233)

ويبدو أن هذا التعليل ليس مقنعًا؛ ليكون سببًا في إعراب "غير" في حالة النصب مستثنى، وهي الأداة للاستثناء إذ لا يجتمع هذا الأمران في الكلمة الواحدة، وتبقى المشكلة الإعرابية واضحة في كونه إعرابًا متناقضًا مع المعنى؛ وهذا ما جعل مجموعة من النحاة تتجه إلى إعراب آخر، حيث جعلوها منصوبةً على الحالية مع إشعارها في الأسلوب أنها أداة استثناء، ومن أشهر القدماء الذين أخذوا بهذا الإعراب الفارسي (الصبان، 2/ 232، 233).

المطلب الثاني: دراسات مجمع اللغة العربية القاهريّ في إشكالية إعراب "غير" و"سوى" وقرارته فيهما:

من ضمن توجُّهات مجمع اللغة العربية القاهريّ تيسير النحو للمتعلّمين خاصّة الناشئة منهم، وبناء على ذلك خضعت الكثير من أحكام باب المستثنى للدراسات المجمعيّة، وحُظيت قاعدة: إعراب "غير" و"سوى" بنصيب وافر من هذه الدراسات التي كانت تتبعها القرارات التي تقدمتها اللجنة المختصّة بمسائل النّحو والصّرف، وهي تحمل تسمية " لجنة الأصول" وتُعرض قرارات هذه اللجنة وغيرها من اللجان، لمجلس المجمع ثم لمؤتمره؛ للنظر فيها برفضها أو إجازتها فتصبح قرارات مجمعية.

وفيما يبدو أنّ البداية الأولى لدراسات المجمع القاهريّ حول مشكلة إعراب "غير" و"سوى" كانت للرد على المقترح الذي تقدّم به أحمد عبد الستّار الجواري – عضو المجمع العلميّ في العراق– حيث اقترح إلغاء "غير" و"سوى" من باب الاستثناء في مقررات الدراسة النّحويّة في مرحلة التعليم الابتدائي والثانويّ، وتحجج في مقترحه بعدم وجود دليل في الاستعمال القرآني يؤيّد أنهما يعاملان إعرابيًّا معاملة الاسم الواقع بعد "إلا"، فاستعمالهما القرآنيّ يبيّن أنّهما يقعان موقع النعت والحال (أمين والترزي،1984م،هامش 151،150)

وللرد على هذا المقترح تقدّم عضو المجمع القاهريّ عطية الصوالحيّ بأربعة مذكرات علميّة عناوينها: أ– " حول الاستثناء بـ"غير" " ب– " حول الاستثناء بـ"سوى" ج– "شواهد الاستثناء بـ"غير" د–حول تعريف كلمة "غير" ومجمل ما جاء في هذه المذكرات يدعو للتمسك بهاتين الأداتين في باب الاستثناء اعتمادًا على ما جاء عند جمهور النحاة، وما تؤيده الشواهد الفصيحة (أمين وحجازي، 1975م، 2 / 143–157).

وجاءت آراء وملاحظات أعضاء لجنة الأصول داعمة لإبقاء هاتين الأداتين في باب الاستثناء، وذكروا في هذا الحجج الآتية:

–"غير" أولى في معنى الاستثناء وأوضح وأقوى تقعيدًا؛ لدلالتها على مغايرة ما بعدها لما قبلها في أصل الوضع.

–جاء استعمال "غير" في القرآن الكريم محتملة معنى الاستثناء برجحان في قوله تعالى:﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ (النساء:95) في قراءة "غير" بالنصب(الجزري، د. ت،2/251)

–الاستشهاد على قواعد النحو ليس مقصورًا على القرآن والحديث، فالاستشهاد عليها من مجمل كلام العرب.

–توجيه بعض الشواهد على أن "غير" منصوبة على الحالّية فيه تمحُّل، وفيه خروج على قيود باب الحال.

–الاستثناء لا يفارق "غير" لأنه راجع إلى المعنى لا إلى اللفظ، سواء أكانت "غير" وصفًا أم حالًا. (أمين وحجازي 2/ هامش 142)

وقد أخذ المجمع بما توصلت إليه هذه اللجنة بالتمسك بإبقاء هاتين الأداتين في باب الاستثناء، وصدر منه القرار في الدورة الخامسة والثلاثين ، بعنوان (إقرار الاستثناء بـ"غير" و"سوى") ونص هذا القرار مطوّل خلص إلى أنّ :" إبقاء "غير" على أنها من أدوات الاستثناء أقوى تقعيدًا وأصالة في توجيه المعنى بعض استعمالاتها، وأوفى أداء للمراد من هذه الاستعمالات، وأبعد عن تكلف التقدير في إعرابها على الوصفية أو الحالية، وما يقال في "غير" يقال في " سوى" من حيث استعمالها في الاستثناء" (أمين والترزي، ص 150، 151).

وفي الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر المجمع صدرت قرارات مجمعية تتعلق بتيسير النحو للناشئة، ومن ضمنها قرار يحمل عنوان (الاستثناء) وجاءت فيه فقرة متعلّقة بـ "غير" و"سوى" نصها : " إذ كانت أداة الاستثناء "غير أو سوى" كانت الأداة منصوبة، ومضافة، وما بعدها مضاف إليه، مثل: (ما قام أحدٌ غيرَ عليٍّ) " (أمين والترزي، ص 393).

ويلاحظ أن هذا القرار سار على نهج القرار القديم في التمسك بإبقاء "غير" و"سوى" في باب الاستثناء، والجديد فيه الدعوة إلى تجاهل الضبط الإعرابيّ لهما وفقًا للتبعية، والالتزام بالنصب على الاستثناء، وإن كانت الحالة مما تجوز فيها التبعية، أي: في حالة الجملة المنفية ووجود المستثنى منه، كما جاء في تمثيل القرار. ولم يحدد هذا القرار طريقة الإعراب لهذين الاسمين.

وبعد عدة سنوات من هذا القرار والقرار السابق له تدارست لجنة الأصول بالمجمع من جديد إعراب "غير" و" سوى" في أسلوب الاستثناء، وتقدّم في هذه المسألة شوقي ضيف بدراسة عنوانها " إخراج "غير" و"سوى" من باب الاستثناء" وقد أيّد في هذه الدراسة رأي الفارسي في إعراب "غير" حالًا منصوبة وعدم إعرابها مستثنى منصوبًا. ورجّح ما ذهب إليه بما يلي من الحجج:

1- الأصل في "غير" الوصف، وتحوّل الكلمة من الوصف إلى الحال كثير في العربية.

2- " إعراب "غير" مستثنى في مثل: (قام القوم غيرَ زيد) إعراب فيه كثير من التجاوز إن لم يكن الخلل؛ إذ ليست هي المستثنى، وإنما هي وسيلة إليه، إذًا المستثنى الحقيقي هو ما تضاف إليه، ففي المثال المذكور المستثنى هو (زيد) وليس لفظة (غير) وبذلك يتضح أ ن القول بأن "غير" مستثنى فيه مخالفة واضحة للواقع والمنطق معًا؛ مما يرجّح الأخذ برأي أبي علي الفارسي أنّ "غير" حين تنصب، ويكون فيها شيء من معنى الاستثناء تعرب حالًا لا مستثنى؛ أخذًا بمعناها الأساس الذي وضعت له، وهو الوصف أو الوصفية"

3-إعراب "غير" مستثنى فيه صعوبة على الناشئة؛ لأنهم يلزمون بتصور حالات المستثنى بـ"إلا" الثلاث، ويطبقونها على "غير" ويزيل عنهم هذه الصعوبة الأخذ برأي الفارسي بإعرابها حالًا.

وفيما يتعلّق بـ"سوى" رأى شوقي ضيف أنها مثل أختها "غير" حيث ينبغي أن تخرج من باب الاستثناء وتعرب في المواطن التي يمكن توجيهها فيها على مستثنى حالًا منصوبة (عمر، 4/307-313)

وكتب كمال بشر وهو عضو آخر من أعضاء لجنة الأصول مذكرة بعنوان " الرأي في غير" تحدثت عن إعرابها في النصوص التي تشعر فيها بأنها مفيدة للاستثناء، وكان رأيه مدعمًا لرأي شوقي باختيار إعراب الفارسي بإعرابها حالًا وإبعاد إعراب المستثنى منها، وقدم هذه الحجج في تأييد اقتراحه:

1- يقلّ استخدام "غير" مشعرة بالاستثناء حيث تستعمل لوظائف متعددة في الجملة، فتكون فاعلًا أو حالًا أو نعتًا أو اسمًا مجرورًا بالحرف أو مبتدأ أو خبرًا أو ظرفًا، وهذه جل استعمالاتها في اللغة.

2- اعتمد النحاة في إعرابهم "غير" مستثنى على صحة وقوعها موقع "إلا" وهذا غير مقبول ، لأن كثيرًا من الصيغ الأخرى يمكن أن تقع هذا الموقع وتفيد هذا المعنى ولم تجعل مستثنى مثل "بيد" " لا يكون" "ليس" " أستثني" ...إلخ.

3-اعتبار "غير" أداة استثناء، وإعرابها إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" يخالف المنطق والواقع؛ لأن المستثنى هنا ليس "غير" وإنما هو ما يقع بعدها، فكيف إذن تعرب إعراب هذا المستثنى؟

4-إعراب "غير" إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" فيه تكلف ظاهر، وتعسف في التحليل الأمر الذي إلى صعوبة بالغة على المتعلمين والمعلمين معًا (عمر، 4/314، 315)

وقد أخذت لجنة الأصول المجمعية بالمقترح الذي جاء في هذين البحثين، وصاغت لمجلس المجمع قرارًا وافق عليه في دورته الخامسة والخمسين وصدر بعنوان عنوانه: (إخراج "غير" و"سوى" من باب الاستثناء) (عمر،4/ 280) وبهذا القرار نسخ المجمع قراره القديم الذي كان عنوانه (إقرار الاستثناء بـ " غير" و"سوى")

وبالفعل كان إعراب "غير" و"سوى" مستثنى إشكالية تستحق النظر والبحث لها عن حل؛ لأنها -في نظري- تجعل المعرب يردد إعرابًا يخالف المعنى، دون أن يجد لهذا تفسيرًا منطقيًّا لهذا الإعراب، وأعتقد من أن إشكالات إعراب "غير" و"سوى" مستثنى أنها شغلت المعرب بإعراب لاستخدام يأتي نادرًا في الكلام، إذ لا وجود لوجود لـ "غير" و"سوى" بمعنى الاستثناء إلا في نصوص محدودة، أو في التمثيل لها في القاعدة النحوية، بينما يكثر استخدامها في الوظائف الأخرى. فشغل المعرب بإعراب "غير" في صور الاستثناء؛ يصرفه بالقليل النادر عن الكثير المهم، فيفوت على المتعلم الناشئ وربما حتى المتخصص كيفية إعراب "غير" في مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (التوبة: 39) فأمثلة هذا الاستخدام كثيرة في القرآن وفي غيره، كأن يقول المعلم مثلًا لطلابه: (أدرس طلابًا

غيرَكم في هذه المدرسة) فمن الناحية المعنوية يدرك المعرب أن (غير) ذُصبت في هاتين الجملتين لكونها صفة وموصوفها منصوب، ويطرأ عليه بناء على هذا الإعراب سؤلان: الأول- كيف تقع (غير) صفة، والصفات عادة ما تكون كلمة مشتقة، و(غير) جامدة، والسؤال الآخر هذه اللفظة مضافة إلى ضمير، والإضافة إلى معرفة تجعل المضاف أيضًا معرفة، فكيف يتم الوصف بالمعرفة والموصوف نكرة؟

وثمة إجابة عن هذين السؤالين من الحقائق التي قررها النحاة حيث تقع بعض الألفاظ الجامدة صفة، كأسماء الإشارة وكـ"ذو" التي بمعنى " صاحب" ومن هذه الألفاظ "غير" حيث يمكن أن تؤوّل بمشتق بمعنى (مغاير). ولفظة (غير) لا تتعرّف حتى عند إضافتها للمعرّفة، لأنها من الألفاظ المتوغّلة في الإبهام، وفي ضوء امتلاك المعرّب لهاتين الحقيقتين يستطيع المعرب أن يتعرّف على نصبها على الوصفية، وعلى نصبها على الحالّية لكون الموصوف معرفّة، مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (الأنعام: 145)

الخاتمة، ونتائج الدراسة:

بحثت هذه الدراسة في الإشكالات الإعرابية التي تواجه التحليل النحوي في موضوع الاستثناء، وقد أبرزت المواطن التي تستحق النظر في هذا الجانب، والمتمثلة في تحديد العامل للمستثنى، وإعراب التبعية للمستثنى، والمحل الإعرابي لجملة المستثنى ، وما بها من تفاصيل من إعراب للضمير المستتر، و إعراب المنصوب مفعولًا أو خبرًا، وكذلك إعراب "غير" و"سوى" وقد خرج البحث بالنتائج الاتية:

- أشكل عامل نصب المستثنى على النّحاة، واختلفوا فيه إلى مذاهب متفرقة، ولم تلتف أكثريتهم حول رأي محدد، فانتفى هنا ما يسمى برأي الجمهور، ولم يبق أمام المعرب مسلك إلا تجاهل هذا العامل.
- مشكلة إعراب البدلية في أسلوب الاستثناء أن البدل هنا خالف حقائق ثابتة في البدل حيث لا يبدل المثبت من المنفي، ولكن البدل في أسلوب الاستثناء يحدث فيه هذا الأمر، كما أنه لا يشتمل على ضمير عائد، فليس أمام المعرب إلا أن ينظر إلى البدل هنا على أنه نوع لوحده يخالف البدل المألوف.
- من إشكالات إعراب البدلية في الاستثناء أنه أحدث تفريعات إعرابية معقّدة حيث أوجب في بعض المواضع أن تكون البدلية على المحل، ومنع الإبدال على اللفظ، ويحل هذا الإشكال برفض التفريع تمسكًا بقاعدة (يغتفر في الثواني لما يغتفر في الأُول.)
- " عدا" و"خلا" و" حاشا" عند النحاة أدوات متأرجحة بين أن تكون أفعالًا ماضية وبين أن تكون حروف جر، ويُشكِل هذا الأمر في اعتماده على العلامة الإعرابية ليحدد المعرب نوع الأداة ناصبة أم جارة، والعلامة الإعرابية هنا لا تفرق بين حالتي النصب والجر، في حالة الإعراب التقديري، والمحلي، وما فيه العلامة الإعرابية المشتركة للنصب والجر وهو المثنى وجمع المذكر السالم.
- إعراب منصوب بعض أفعال الاستثناء على أنه مفعول به، إعراب لا يستند على إبانة المعنى، إذ لا تَظهر دلالة الجملة على أن هذا المنصوب وقع عليه فعل الفاعل.
- أشكل على النحاة قديمًا تحديد المحل الإعرابّي لجملة الاستثناء الفعلية أو الاسمية، فمالوا إلى القول بأنها في محل نصب على الحالية، ولكنهم وجدوا أن شروط جملة الحال لا تنطبق عليها.
- يُشكل على المعرب تأويل المصدر من "ما" المصدرية وأفعال الاستثناء التي بعدها، لأنها أفعال جامدة لا مصادر لها، كما يُشكل عليه تحديد الموقع الإعرابي للمصدر المؤوّل حيث لا يظهر له محل من الإعراب تنطبق عليه الشروط النحوية.
- حدد النحاة للمعرب أن يقول بوجود ضمير مستتر وجوبًا تقديره "هو" ليكون هو الفاعل مع أفعال الاستثناء التامة، والاسم مع أفعالها الناقصة ، وهذا الأمر فيه إشكالية إعرابية، إذ إنه ضمير للغائب وكان ينبغي أن يعود لاسم مذكور قبله،

ولكن هنا لا تتضح مرجعية هذا الضمير لاسم محدد. ويظهر جانب آخر في إشكالية إعراب هذا الضمير، حيث يحكم على استتاره بالوجوب، والقاعدة النحوية العامة أن الضمير المستتر المقدر بـ"هو" يكون استتاره جائزًا وليس واجبًا.

– من أوضح إشكالات إعراب "غير" و"سوى" في أسلوب الاستثناء أنهما تعدان أداتي استثناء وتعربان مع ذلك مستثنى، والمستثنى حقيقة هو المجرور الذي بعدهما، فهذا الإعراب مخالف صراحة لحقيقة المعنى.

– خضعت بعضٌ من أحكام باب الاستثناء– بما فيها الأحكام الإعرابية– لإعادة النظر من المجمع اللغوي القاهري فقدمت فيها بحوثٌ أفضت إلى إصدار قرارات مجمعية تعدّل بعضًا من أحكام هذا الباب.

و خرجت الدراسة بهذه التوصيات:

–تجنب المعرب الإشارة إلى عامل النصب للمستثنى بـ "إلا" والاكتفاء بعبارة " أنه منصوب على الاستثناء."

_ إعادة النظر في كل الإعرابات التي لا تنسجم مع صحة المعنى في باب الاستثناء.

– لابد من استفادة مؤلفي الكتب النحوية للناشئة وغيرهم من نتائج الدراسات البحثية والقرارات المجمعية في الإشكالات الإعرابية في باب الاستثناء.

قائمة المصادر والمراجع

1– **الأزهريّ خالد** (د.ت ،شرح التّصريح على التّوضيح على ألفية ابن مالك: دار الفكر، بيروت)

2– **الأصفهاني أبو الحسن علي** (**1990م** ،شرح اللمع، تحقيق: محمد بن إبراهيم أبو عبأة، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض)

3– **أمين محمد شوقي، والترزي إبراهيم** (19884م، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية القاهري، المطابع الأميرية ،القاهرة)

4– **أمين محمد شوقي، وحجازي مصطفى**(1975م، في أصول اللغة، ج 2، مجمع اللغة العربية القاهري، دار الكتب، القاهرة)

5–البغدادي عبد القادر بن عمر(د. ت، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة)

6–ابن الأنباريّ كمال الّدين أبو البركات (1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت)

7–الجزري الحافظ أبو الخير محمد (د.ت، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية ، بيروت)

8–سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ط1، د.ت، الكتاب، تحقيق : عبد السلام هارون ،دار الجيل، بيروت)

9–السّيوطي الحافظ جلال الدين (د. ت، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار المعرفة، بيروت)

10– الصّبّان محمد بن علي الصبان (1997م ،حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت)

11– حسن عباس (د.ت، النحو الوافي، دار المعارف ، القاهرة)

12–ابن عقيل بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن(2009م ، شرح ألفية ابن مالك تحقيق : محمد محيي الدين: دار الطّلائع، القاهرة)

13–ابن مالك جمال الّدين محمد بن عبد الله(ط1، 2001م ، شرح التّسهيل وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد. بيروت: منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت)

14- **عمر أحمد مختار** (ط1، 2003م، في أصول اللغة، ج4، القرارات التي صدرت في الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين لمجمع اللغة العربية القاهري، مؤسسة دار الشعب، القاهرة)

15-محيي الدين محمد عبد الحميد (2009م ،منحة الجليل في شرح ابن عقيل (كتاب مدرج في هامش كتاب "شرح ابن عقيل على الفيّة ابن مالك) دار الطّلائع، القاهرة)

16-ابن النّاظم بدر الدين بن محمد بن مالك (ط1، 1998م، شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت).

17-ابن هشام جمال الدين بن هشام الأنصاري(1415هـ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين. المكتبة العصرية ، بيروت-صيدا)

18-ابن هشام جمال الدين بن هشام الأنصاري (1994م ، شرح شذور الذّهب: دار الفكر للطباعة، والّنشر، بيروت)

19-ابن هشام جمال الدين بن هشام الأنصاري (1997م، قطر النّدى، وبل الصّدى، دار المعرفة، 1997م، بيروت)